بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اما بعد اداء الحمد والثناء للذي منه الابتداء واليه الانتهاء وبه ظهور الاشياء
وهو يعيد الاموات بالاحياء ثم الصلوة على سيد الانبياء الكاشف
لاحوال الاعادة والابداء وعلى آله واصحابه الاتقياء الفائزين باعاظم النعماء
في الدنيا ودار البقاء فيقول افقر الخلق الى الله الباري مصلح الدين اللاري الانصاري
هداه الله سبيل الرشاد الى ما ينفعه في المعاش والمعاد ان هذه ابكار من
المعاني القدسية وعرائس من الحقائق الغيبية كشفت وجوهها لارباب
الانظار الصافية عن سبل الوهم وغشاوة الريب المستعدين لمشاهدة
شوارق القدس وانوار الغيب ويضمحل بشعاع جمالها ظلمات شبه اهل الزيغ
والعناد في بحث الحشر والمعاد ومن لم يهد الله فما له من هاد قال سيد المحققين
في شرح المواقف اعلم ان الاقوال الممكنة في مسئلة المعاد لا تزيد على خمسة الاول
ثبوت المعاد الجسماني فقط وهو قول اكثر المتكلمين النافين للنفس الناطقة والثاني
ثبوت المعاد الروحاني فقط وهو قول الفلاسفة الالهيين والثالث ثبوتهما معا
وهو قول كثير من المحققين كالحليمي والغزالي وابي زيد الدبوسي ومعمر من قدماء المعتزلة
وجمهور متأخري الامامية وكثير من الصوفية فانهم قالوا ان الانسان بالحقيقة
هو النفس الناطقة وهي المكلف والمطيع والعاصي والمثاب والمعاقب والبدن
يجري منها مجرى الآلة والنفس باقية بعد فساد البدن فاذا اراد الله حشر

الخلائق خلق لكل واحد من الارواح بدنا يتعلق به ويتصرف فيه كما كان في الدنيا
والرابع عدم ثبوت شيء منهما وهذا قول القدماء من الفلاسفة الطبيعيين والخامس
التوقف في هذه الاقسام وهو المنقول عن جالينوس فانه قال لم يتبين
لي ان النفس هل هي المزاج فيعدم عند الموت فيستحيل اعادتها او هي
جوهر باق بعد فساد البنية فيمكن المعاد انتهى قيل لا يذهب
عليك ان ههنا احتمالا آخر وهو القول بثبوت احدهما مع التوقف في الآخر
وهذا في الحقيقة احتمالان آخران احدهما القول بثبوت المعاد الروحاني
والتوقف في الجسماني وثانيهما القول بثبوت المعاد الجسماني والتوقف
في الروحاني فالاقوال الممكنة في هذا المقام سبعة لا خمسة واقول قول السيد قدس سره
ثبوت الجسماني فقط وثبوت الروحاني فقط يشمل ما ذكره اذ هو اعم من
نفي الآخر والتوقف فيه لكن يبقى احتمال آخر فيه وهو القول بثبوت المعاد
مطلقا مع التوقف في خصوصية كل من الجسماني والروحاني فيلزم ان يكون
الاقوال الممكنة ستة لا خمسة ولا سبعة كما توهم تأمل والمراد بالمعاد
الروحاني التذاذ النفس وتألمها بعد المفارقة باللذات والآلام
العقلية وهو مما لا يتعلق التكليف باعتقاده ولا يكفر منكره ولا منع
شرعا ولا عقلا من اثباته واما اثباتهما معا فقد قال الامام في بعض تصانيفه ان العاقل
اراد ان يجمع بين الحكمة والشريعة قال بعض الاجلة سياق كلامه مشعر بان اثبات الروحاني انما هو حينئذ

الجمع بين الشريعة والفلسفة فاثباته ليس من المسائل الكلامية وكذا الرئيس ابو علي
مع انكاره للمعاد الجسماني اشار في كتابي النجاة والشفاء اليه والى انه مقبول الشرع
وقد بسطت الشريعة الحقة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وسياق كلامه مشعر بان
اثباته ليس من حيث الحكمة بل من حيث الشريعة فان التمسك بالنقل ليس من طريق الفلسفة
بل سواء اراد ان يجمع بين الفلسفة والشريعة او لا فكون المعاد الجسماني خارجا من مسائل الحكمة مسلم
اما خروج اثبات المعاد الروحاني من مسائل الكلام غير مسلم فان من اثبته من اهل الشرع
يستنبطه من الادلة السمعية كما بسطه الغزالي وما ذكره الامام من ان اثباته جمع بين الفلسفة
والشريعة انما يتم اذا كان اثباته بمجرد الادلة العقلية كما هو طريقة الفلسفة ولكن ليس
كذلك مع ان الصوفية مستندون في اثباتهم الى مكاشفاتهم ووجدانهم وليس لهم
التفات الى الفلسفة ثم لا يخفى عليك ان اثباتهما على وجهين احدهما ان الروح المجرد
في حد ذاته بعد انقطاع تعلقه عن البدن يتعلق ببدن المعاد او بجسم آخر مما غير عادة
الاول ويميل الى الثاني قول الغزالي والثاني ان يكون الروح جسما سماويا ثم يعاد
الجسم الاول ويورد فيه الروح وهو قول كثير من المسلمين والنصارى كذا ذكر في شرح
الصحيف والظاهر ان هذا الثاني بعيد من الفلسفة جدا لعدم قولهم بجسمية الروح
فكيف يكون القول بثبوتهما مطلقا جمعا بين الفلسفة والشريعة ثم اعادة البدن
المعدوم بعينه عند جمهور المتكلمين وجمع الاجزاء المتفرقة كما كانت اولى عند منكري
جواز اعادة المعدوم منهم وكل من الامرين ممكن والسمع يثبت ما يحتمل كلا منهما غير

تعيين فالمعتزلة على وجوب اعادة المكلفين عقلا لما اعتقدوا من وجوب ثواب
المطيع وعقاب العاصي والاشاعرة على وجوبها سمعا لما ورد في القرآن المجيد المعجز في مواضع
متعددة بحيث لا يقبل التاويل كقوله تعالى اولم ير الانسان انا خلقناه من نطفة فاذا
هو خصيم مبين الى قوله تعالى وهو بكل خلق عليم نزلت في ابي بن خلف حيث اتى النبي
بعظم بال ففتته بيده وقال اترى الله يحيي هذا بعد ما رم فقال عليه السلام نعم ويبعثك
ويدخلك النار وورد به الاخبار من جميع الانبياء قال المولى نصير الدين الطوسي
في تلخيص المحصل اما الانبياء المتقدمون على محمد عليه السلام فالظاهر من كلام اهل
موسى عليه السلام لم يذكر المعاد البدني ولا انزل عليه في التورية لكن جاء ذلك في
ما بعده كحزقيل وشعيا ولذلك اقر اليهود به واما الانجيل فالاظهر ان المذكور فيه
المعاد الروحاني اقول قوله بان التورية لم يخبر عن المعاد الجسماني لا يعول عليه وكيف
يكون سكوت موسى عليه السلام عنه صحيحا والحال انه من امهات اصول الدين
التي يجب اعتقادها ويكفر منكرها وجميع الانبياء متفقون في اثباتها وما نقله
من اليهود غير معتبر فان بخت نصر قتل اليهود حتى لم يبق منهم الا اقل من القليل
واحرق اسفار التورية ولم يبق منهم من يحفظها وذكر احبارهم ان عزيرا
الهمها فكتبها ووضعها الى تلميذ ليقراها عليهم فاخذوها من التلميذ وقد زعم ان
التلميذ زاد فيها ونقص فكيف يوثق بها وبقول اليهود ولذا لم يزل نسخها
الثلث التي بايدي العنانية والسامرية والنصارى مختلفة في اعمار الدنيا

ففي نسخة السامرية زيادة الف وثمانية سنة وفيها الوعد بخروج
المسيح وبخروج العربي صاحب الجمل وكذا اخباره بان الظاهر المذكور
في الانجيل المعاد الروحاني غير ظاهر بل ذكر الشهرستاني في الملل والنحل انه
اجتمعت علماؤهم في قسطنطينية بمحضر من ملكهم وكانوا ثلثمائة وثمانية
عشر رجلا واتفقوا على امور منها نؤمن بروح القدس الواحد وبقيام
ابداننا وبحيوة دائمة الى ابد الآبدين وذكر ان فيه اشارة الى حشر
الابدان وفي النصارى من قال بحشر الارواح دون الابدان فهذا والمنكرون
للمعاد الجسماني لهم شبه منها انه موقوف على اعادة المعدوم وهو
محال واقوى ادلتهم على استحالته انه لو جاز اعادته بجميع مشخصاته
لجاز اعادة وقته الاول لانه منها ضرورة ان الموجود المقيد بكونه
في وقت غير الموجود المقيد بكونه في وقت آخر واللازم باطل لافضائه
الى كون الشيء مبتدأ من حيث انه معاد اذ لا نعني بالمبتدأ الا الموجود
في الوقت الاول وفي هذا رفع للتفرقة الضرورية بين المبتدأ والمعاد
وايضا يلزم صدق المبتدأ والمعاد المتقابلين على شيء واحد
في زمان واحد من جهة واحدة ويفضي ايضا الى التسلسل في الزمان لانه لا مغايرة
بين الوقت المبتدأ والمعاد الا بالقبلية والبعدية بان يكون هذا
في زمان سابق وذاك في لاحق لاتحادهما ماهية ووجودا وعارضا

والا لم يمكن اعادته بعينه فيكون للزمان زمان ويلزم اعادته لما ذكرنا ويتسلسل
وقد يجاب عن الاخير بمنع ان لا مغايرة بين الوقتين الا بالقبلية والبعدية لجواز
المغايرة بغير ذلك من العوارض التي لا مدخل لها في التشخص قيل اراد المعلل بالعوارض
العوارض المشخصة كما يدل عليه دليله والمغايرة بالعوارض الغير المشخصة لا يدفع الاحتياج
الى زمان آخر لان ذات الزمان الواحد موجود قبل وبعد على هذا التقدير
وفيه نظر لان المغايرة بالعوارض المشخصة ايضا لا يدفع التسلسل اذ مدار لزوم التسلسل
على اتصاف الوقتين بالقبلية والبعدية سواء كانا متغايرين بالتشخص او لا والحق ان
المعلل اراد مطلق العوارض حتى يتأتى له دعوى انحصار المغايرة في القبلية والبعدية
والمجيب منعه بجواز المغايرة بالعوارض التي لا مدخل لها في التشخص وتوهم انه يجوز
عدم المغايرة بالقبلية والبعدية في التشخص الواحد وانت تعلم ان لزوم القبلية
والبعدية لازم لتخلل العدم بين الوقتين فالجواب ساقط لا باعتبار ان المعلل
اراد العوارض المشخصة بل باعتبار لزوم المغايرة بالقبلية والبعدية قيل ان كان
الوقت من المشخصات لم يصح قوله كان المبتدأ في زمان ونوع المعاد في لاحق لامتناع
التغاير بينهما بحسب العوارض المشخصة وان لم يكن من المشخصات لم يصح قوله ويلزمه
اعادته لان اللازم انما هو اعادة العوارض المشخصة لا اعادة جميع العوارض
واجيب بانا نختار الاول وقوله لم يصح قوله كان المبتدأ الخ قلنا اذا فرض اعادة
المعدوم بعينه وكانت الوقت من المشخصات لزم اعادة الوقت ضرورة ثم لما

كان الوقت بعينه موجودا قبل وبعد احتاج في القبلية والبعدية الى زمان آخر
بديهة فيلزم اعادة ذلك الزمان ايضا بعينه بناء على ان الزمان من المتشخصات فاذا
الفرق بين الزمان المبتدأ والمعاد بالقبلية والبعدية اللتين هما وقوعهما في الوقت
السابق واللاحق والمنافاة بين كون المبتدأ في زمان سابق والمعاد في زمان لاحق لو ثبت
فلا يضر المعلل بل ينفعه لان الاعادة يستلزم القبلية والبعدية اللتين هما وقوعهما
في الوقت السابق واللاحق كما مر آنفا واذا كان كون الوقت من المتشخصات منافيا له
وقد وضح ان الاولى حق فيكون الثاني باطلا ويلزم منه بطلان ملزومه اعني الاعادة
وهو المطلوب اقول قوله لما كان الوقت بعينه موجودا قبل وبعد احتاج في القبلية
والبعدية الى زمان آخر ان اراد بالزمان الآخر زمانا موجودا فهو غير مسلم بل
يكفي كون المعاد بحيث لو اعتبر نسبته الى المبتدأ وجد بعده وهذا لا يقتضي الا صحة
توهم زمان لا توهمه بالفعل لان صحة الشرطية لا يقتضي وجود موضوع المقدم وان اراد
مطلق الزمان فلا نسلم وجوب اعادته ومدخليته قيل يمكن توجيه الدليل بما
يندفع هذا الجواب وهو انه لو اعيد الزمان بعينه لكان المبتدأ متقدما على المعاد
ضرورة تخلل العدم بينهما وذلك التقدم لا يجامع فيه المتقدم المتأخر ولا يتصور ذلك الا
في الزمان فيكون كل منهما واقعا في زمان ولا يمكن ان يقال ههنا ان التقدم والتأخر
بحسب الذات كما في اجزاء الزمان لان تقدم جزء واحد على نفسه ذاتا غير معقول
اقول يرد عليه مثل ما ذكرنا ولا نمنع الاحتياج الى زمان موجود آخر والاحتياج الى التوهم

لا يفيد شيئا ثم اقول يفهم من كلامه ان التقدم الذاتي لو كان متصورا لكان الاختيار
ههنا نافعا وليس كذلك اذ لما تخلل العدم بين المبتدأ والمعاد لا يمكن ان يجامع البعد القبل ومثل
تلك القبلية والبعدية زمانية ولا يفيد تسميته باسم آخر كالذاتي مثلا اذ النزاع ليس في
الاسم والبعدية انما هي تجدد حال وهو من العوارض الاولية للزمان فان سلم تم الكلام
ولا ينفع تسميتها ذاتية والا فلا بد من منعه اذ هو النافع ثم قال التوجيه المذكور
ويمكن الجواب بمنع كون الوقت من المتشخصات فانا قاطعون بان زيدا الموجود في هذه الساعة
هو بعينه كان بالامس حتى ان من زعم خلاف ذلك نسب الى السفسطة وما يقال من انا
نعلم بالضرورة ان الموجود مع قيد كونه في هذا الزمان غير الموجود بقيد كونه في الزمان
السابق فذلك تغاير بحسب الاعتبار ويحكى ان تلميذا لابي علي كان مصرا على التغاير
بحسب الخارج بناء على ان الوقت من المتشخصات فقال ابو علي ان كان الامر كما زعم فلا يلزمني الجواب
لاني غير من كان يباحثك وانت ايضا غير من كان يباحثني ولو سلم فلا نسلم ان ما يوجد في الوقت
الاول يكون مبتدأ البتة وانما يلزم لو لم يكن الوقت ايضا معادا ولم يكن مسبوقا بحدوث
آخر وهذا ما يقال ان المبتدأ هو الواقع اولا لا الواقع في الزمان الاول وكذا المعاد هو
الواقع ثانيا لا في الزمان الثاني فيندفع بهذا سوى لزوم التسلسل في الزمان ويندفع بان
الزمان عند القائلين بجواز اعادة المعدوم امر اعتباري لا وجود له في الخارج فينقطع التسلسل
فيه بانقطاع الاعتبار وفيه نظر اما اولا فلما قيل في قوله فانا قاطعون الخ انه لعل من جعل
الزمان من المتشخصات اراد ان للزمان حد التشخص بوحدته الاتصالية مدخلا في تشخصه فاذا

انقطع اتصاله من حيث هو زمان الوجود بتخلل العدم لم يتبدل التشخص ولان للحدوث مدخلا
في التشخص ولما بعده من الزمان مدخلا في حفظ ذلك التشخص بشرط اتصاله من حيث هو زمان الوجود
فلا يلزم منه التناقض ويبقى المنع المجرد ثم لا يخفى انه لا يتوقف المطلوب على كون الزمان على الوجه
المذكور متشخصا بل لو كان الزمان متشخصا لتم الدليل ايضا فتامل عليه ففيه بحث لرخاوة ما ارتكبه
ولا يبعد ان يكون المراد ان في بعض الصور قد يمتاز التشخص عن تشخص آخر ورد بان القائل
ابدى احتمالا في كلام غيره ولم يرتكب شيئا فلا رخاوة باعتبار ارتكاب الاحتمال اذ لا شك
في الاحتمال وما ذكر في حيز ولا يبعد ينادي ما جرى بين الشيخ وتلميذه على خلاف اولوية فيه بحث
اذ التناقض باعتبار انهم ذكروا في بيان كون الوقت من المشخصات ان الموجود بقيد كونه في هذا
الوقت غير الموجود بقيد كونه في وقت آخر وهو مستلزم لكون زيد في هذا اليوم غير
الموجود الذي كان بالامس والظاهر ان نسبة الارتكاب اليه باعتبار تعدد الاحتمال وما ذكر
في توجيه المعترض فيه ان هذا القائل نقل انه رأى في الاسولة التي سألها بهمنيار انه لما اجاب
الشيخ بالدليل على اتحاد الذات في الانسان حتى يستدل على التجرد فاجاب عنه بالرجوع
الى الوجه الصحيح ثم اورد بهمنيار على مسألة اخرى سمعها من الشيخ كلاما فقال الشيخ في جوابه
كيف تجعلني المسموع منه مع تجويزك تبدل الذات فلا نداء في تلك المباحثة على عدم كون
مرادهم ما ذكره اذ الظاهر ان بهمنيار جوز تبدل الذات لعدم قوله بالروح المجرد والقول
بتبدل البدن دائما كما ادعاه شيء واما ثانيا فلما اقول قوله بانقطاع التسلسل بانقطاع
الاعتبار غير معتبر اذ الحق ان الزمان موجود في نفس الامر والدليل قائم عليه وقول المتكلم حالا

يعني كيف وصف الاعمار بالقلة والكثرة مما لا ينعكس ولو اعتبر عكسه فان الشيخ
لا يتصف بقلة العمر والطفل بكثرته بالاعتبار وقد تقرر عندهم ان السبق يعرض اولا
وبالذات للزمان ولغيره بواسطة والمعروض للسبق لا بد من ان يكون موجودا في نفس الامر وان كان
عروضه بالواسطة فلا بد من معروض آخر متحقق في نفس الامر وهكذا الى غير النهاية ثم قيل على تقدير
التسليم انه لا نسلم انعدام الاجسام اذ بطلان الجواهر الفردة عند المتكلمين والصورة المتصلة
عند الاشراقيين وليس لها تشخص صوري على المذهبين فاذا انحلت بدن زيد ثم اجتمع
على نحو الترتيب الاول كان ذلك البدن وان لم يكن تشخص الترتيب عين ما كان لجواز ان يكون تلك
الاجزاء المتشخصة مع تشخص من الترتيب على هذا النحو بعينه بدن زيد واذا تعلق نفس زيد
به كان المجموع زيدا من غير لزوم اعادة المعدوم كما ان قطع الخشب من السرير اذا فرقت
ثم رتبت ثانيا على الترتيب الاول كان بعينه هو السرير الاول مع تغاير تشخص الترتيب فلا يلزم
من حشر الاجساد على المذهبين اعادة المعدوم ولا انتقال النفس الى بدن آخر ولو سلم
اعتبار الجزء الصوري فيمكن بقاء الاجزاء المادية مع صورة هي اقرب الصور الى الصورة
الزائلة ولا يقال انه تناسخ لان التناسخ الذي هو تعلق نفس زيد ببدن آخر لا يكون مخلوقا
من اجزاء بدنه ولا يكون عين البدن الاول شرعا وعرفا وتبدل الشكل غير مستلزم لكون الثاني
غير الاول عرفا فان زيدا من اول عمره الى آخره يتوارد عليه الاشكال مع بقاء وحدته الشخصية
عرفا فافهم ولو سلم هذا التشخص فلا بد من ابطاله بالدليل فان ما ذكروه في ابطال التناسخ
لا يبطله ومنها انه لو صار مومن غذاء الكافر وجزءا من بدنه فاعادتهما غير مقصودة

ولو وقعت يلزم تعذيب الاجزاء المطيعة ولعل الله يحفظها عن ان يصير جزءاً بدن اما قال
الجمهور واقول فيه بحث اذ الحكمة المحمدية تقتضي ان الاجزاء الفضلية ايضا محشورة لانه عليه السلام
وصى ان يجتنب الجنب عن ازالة الشعر والظفر قبل الاغتسال لان امثالها معادة
بل جاوز هذا الحكم من البدن الى اللباس وامر بتجويد الاكفان فلا يتم الجواب عن الثاني
ولا عن الاول على تقدير تسليم جواز اعادة المعدوم ثم اقول الشبهتان مدفوعتان اذ الحق
ان الروح والجسد والاوضاع الطبيعية معادة بنشاة اخرى اي وجود آخر فاتحد الاسم
والماهية في المبدأ والمعاد والوجود مختلف كما اشير اليه قوله تعالى وننشئكم فيما لا تعلمون
الا ان لعدم الاحساس بنظير ذلك في الدنيا قال ابن عباس رضي الله عنهما ما في الدنيا مما في
الجنة الا الاسماء على اختلاف الرواية فالمعاد حقيقة هو البدن بالاجزاء الاصلية
والفضلية لكن بحسب الماهية والاسم واما الوجود فمختلف والتشكل من عوارض الوجود ولذا
ورد ان ضرس الكافر يصير مثل احد وجلده اربعون ذراعا بذراع الجبار ومن احكام
النشاة الملكوتية جواز كون الجسم الواحد في مكانين ولذا يحضر ملك واحد في الف مكان
كقابض الارواح وما نحن فيه ولا يبعد ان يقال المراد مما ذكره المحققون من ان الاجزاء الاصلية
هي التي تعاد انه تعاد الذات من حيث هي قابلة للنشاتين ثم هي من تلك الحيثية يمكن
الكون في المكانين اذ استحالته من احكام نشاة الدنيا كما تقرر عند اهل الكشف فتوهم
بعض من الظاهريين من كلامهم ان المعاد بعض الاجزاء دون بعض ولا يبعد ان يقال القول
الذي فهمه الظاهريون ايضا له توجيه اذ للحيثيات في الحقائق يوجب حكم الذوات في الرسوم

فتثبت لكل حيثية ذات على حدة فيمكن القول بتعدد بعض الاجزاء دون بعض ويقرب من هذا
ما نقل عن قدماء الحكماء اذ قال تاليس ان هذا العنصر الذي هو الاول والآخر هو العنصر الجسمانية
والجرمية لانه العنصر الروحانية البسيطة ثم هذا العنصر له صفوة وكدر وما كان من صفوه
فانه يكون جسما وما كان من كدره فانه يكون جرما فالجرم يدثر والجسم لا يدثر فالجسم لطيف باطن
والجسم كثيف داثر وقال فيثاغورس النفس في ذلك العالم يحشر في بدن جسماني لا جرماني واما لا يجوز
عليه الفناء والدثور ولذلك بكينونة ذاته لا يلحقها الطباع وقال انكسيمايس ان هذا العالم يدثر
ويدخله الفساد من اجل انه سفل تلك العوالم وثقلها ونسبتها اليه نسبة اللب الى القشر
والقشر مرمي وهذا المنقول من الاوائل هو ما ذكره المتكلمون غاية ان الاوائل ذكروا
الجسم والجرم وهم ذكروا الاجزاء الاصلية والفضلية وما ذكر اهل السنة من ان الملائكة
اجسام لطيفة لم يريدوا باللطافة رقة القوام كما في الهواء بل ارادوا بها تفاوتا ما
الى مراتب الوجود كتفاوت المثال الخيالي والعين الخارجي الا ان المرتبتين من الوجود العيني ثم اقول
الحق ان امتناع اعادة المعدوم انما هو بحسب النشاة الواحدة اذ امتياز الاعراض المتماثلة
باختلاف الموضوع فاذا اتحد الموضوع فوجود المعاد يكون عين وجود المبدأ فيكون المعاد
هو المبدأ فلا يكون المعاد معادا اما اذا اختلفت النشاة فامتياز وجود المعاد من
وجود المبدأ بالماهية فلا يلزم محال والمشاؤون لما زعموا ان الوجود العيني نوع واحد زعموا
استحالة اعادة المعدوم والمحققون من المكاشفين وغيرهم لما علموا تنوع الوجود جوزوا ما
في النشاة مغايرة للاولى واليه يشير قوله تعالى وننشئكم فيما لا تعلمون لان النشاة الاولى

كما بدأناه قوله تعالى وحرام على قرية اهلكناها انهم لا يرجعون واما ما في الكلام المجيد من
حكاية الطير والقصة الواقعة لعزير فهو من آيات اقيمت لتقريب الاعادة اذ الوجود الثاني
منفصل الى الاول فهو داخل في طول العمر لا من باب الاعادة الا ان الحالة المسماة بالموت هناك داخلة
في خلال العمر كما يدخل الحالة المسماة بالنوم في خلاله ولو كان ذلك اعادة لاعاد ما كان لعزير من الحالات
السابقة على الموت اذ معنى الاعادة عود الاحوال والمعاني السابقة بوجود ووجدان آخر واليه
يشير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل واتوا به متشابها
قال الشيخ ابو طالب المكي قدس سره في كتاب قوت القلوب العبد اذا قوي يقينه علم علم اليقين
ان اوقاته التي وكل بتربيته اليها وجعل سبب نجاته وحياته فيها هي مكرورة عليه في البرزخ
مردودة اليه يوم القيمة وسعادة عليه في الجنة ان دخلها وبعد ما تقرر جواز اعادة المعدوم
بحسب النشأتين نقول انه جائز بحسب الوجود الطبيعي كون جزء واحد من التشخص بحسب زمانين
طبيعيين يجوز كونه جزء الهيولاني زمان واحد كالمحيط بالزمان والزمانيات كاحاطة العقل بالمعقولات
على وجه يظهر كل من المقدم والمؤخر في محلهما تقدما وتأخرا في المرآى لا في الارادة ولها تقدم
وتأخر على وجه آخر بهما ينعقد الحقيقة الزمانية فان قلت قد ذكرت ان عود الشخص بالروح والجسد
بنشأة اخرى غير النشأة الدنيوية فاي فائدة لهذه النشأة قلت جواهر العالم الاول جواهر
فرادى كما قال الله تعالى لقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم اول مرة وليس لشيء منها سبيل الى غيره
ذوقا وان كان له سبيل علما لكن العلم بالتصور غير الذوق ولا يمكن ذوق شيء الا بالاتحاد ففي
هذا العالم وقع تركيب اتحادي بين الروح والجسد بحيث تنسى الروح جوهره وتتخذ هوية الجسم

مكان هويته ففي تلك النشأة يكون الجسم هو الجوهر الثاني والجوهر الوارد هو الروح وفي هذه
النشأة تنسى الروح هويته وتتخذ هوية الجسم فيحصل له ذوق معاني الجسم ويميل عن ذوق المعاني
الخاصة به وفي تلك النشأة يحصل الاتحاد على وجه يكون التعلق في حق الروح على سبيل الاختيار
بعد ما كان على سبيل الاضطرار فله حظ ذوق من خواصه وذوق المعاني الجسمية ويترقى في هذه
الحالة حتى يصير كانه دائما متصف بذوق المعاني الخاصة والمعاني الجسمية وهذا هو حال دار القرار
وهو حال المؤمن في دار الخلد وتحقيق هذا المقام يتوقف على وقوع مقارنة بين الجسد والروح
حتى يحصل للروح ذوق المعاني الجسمية ثم مفارقته حتى يرجع الى خواصه بعد نسيان هويته
ثم اتصاله به اتصالا اختياريا فانه في ايام المفارقة ايام البرزخ وارواح المؤمنين تقبل
هذا التصرف مستعدة وارواح الكفار ليست بها لا يقبله الا بالعنف فحال المؤمن
كقصب رطب عند هبوب الرياح يميل ويستقيم ولا ينكسر وروح الكافر كنبت ضعيف
يابس ينكسر وينجبر وهكذا الى ابد الآبدين ولا يتوهم انه كلما عاد تعلق الروح بالبدن يكون
النشأة بعينها النشأة الدنيوية اذ تعلق الروح بالبدن في الدنيا تعلق ابتداء مستلزم منافي
للتجرد وهذا لا يقع بل يكون تعلق الروح بالبدن في الآخرة على وجه جامع للتجرد اما في حق المؤمن فهو
على سبيل الطوع والاختيار لقبولهم ذلك وذلك القبول اثر الايمان وفي حق الكافر على سبيل
الكره والاضطرار لقساوتهم وتيبسهم وذلك اثر الكفر وله اسلم من في السموات طوعا وكرها
وتلك النشأة في حق المؤمن فوز بكمال الطرفين اعني الحيوة والموت كانه حي دائما ميت دائما
ونعيم الجنة من حظوظ الحيوة ونعيم اللقاء من حظوظ الموت كما قال صلى الله عليه وسلم لا يلقى احدكم

بين نشأتي التعلق

ربه حتى يموت وفي حق الكافر يوجب الحرمان من خير الطرفين فان له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى

ليس له نعيم الجنة لعدم حياته ولا نعيم اللقا لعدم موته خسر الدنيا والآخرة والحاصل ان الانسان

كان اولا على النشاة روحانية ثم حصل له في الدنيا النشاة جسمانية ثم تحصل له في المعاد النشاة جامعة

للروحانية والجسمانية في حق المومن ولا روحانية ولا جسمانية في حق الكافر ومن وفق

للفهم هذه الحقائق فهو على نور من ربه وينحل له كثير من مشكلات البرزخ والمحشر وظهور الاخلاق

والسجايا في القبر بالصور الحسنة او صورة النيران والحيات والعقارب وكون وزن الاعمال

ولا حاجة الى تاويله بوزن الصحائف وغير ذلك مما ذكر اهل التاويل فانه يجوز ان يكون المعاني

بحسب تلك النشاة اعيانا والاعراض جواهر كما تقرر عند المحققين من اهل النظر ان

حقائق الاشيا توجد في الذهن مع ان صور الجواهر في الذهن اعراض قائمة بانفسها

هذا والحمد لله اولا وآخرا

والصلوة على النبي الكريم ظاهرا

وباطنا وعلى آله وعترته

ما دامت الارض

والسما